المحور الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية

تعتبر عملية إدارة المخاطر التي تواجه البنك من أهم وظائف البنوك سواء كانت تابعة لدولة متقدمة أو لدولة متخلفة، لأن تبني استراتيجيه إدارة مخاطر فعالة يسمح للبنك بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة.

أولا: مفهوم المخاطرة.

لقد اختلفت تعاريف المخاطرة حسب كل باحث وحسب مجال المخاطرة في حد ذاتها، ويمكن إدراج التعاريف التالية:

- "المخاطرة هي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا ".
- "هي فرصة تأكيد أذى أو ضرر أو خسارة".

أما **للمخاطرة البنكية** فتعرف: "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة"، ويشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

وهناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية،ومن أهمها: "أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك".

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

في الأدبيات المالية نميز أربعة أنواع من المخاطر: المخاطر التجارية، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية، حيث يمكن حصر هذه المخاطر في:

1- المخاطر المالية: وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وتنقسم إلى:

1-1- المخاطر الائتمانية: تعرف المخاطر الائتمانية "بأنها المخاطر أن يختلف العملاء عن الدفع أن يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسارة".

1-2-مخاطر السيولة: "هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل للإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة".

1-3- مخاطر السوق: "هي المخاطر المتعلقة للإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع"، وهي تنقسم إلى:

1- 3-1-مخاطر سعر الفائدة:هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائدة ألان مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة

أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، ويرتفع سعر إعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض، ذلك للآن توقيت تقديم القروض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع، وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

1-3-2- مخطر سعر الصرف: يظهر هدا المخطر نتيجة للتذبذبات في أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة.

1-3- 3-مخاطر تقلبات مستوى الأسعار: هي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في الأسعار السوقية للأسهم والسندات بصفة خاصة.

2- مخاطر التشغيل:وهي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة للأحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

ويشمل هذا النوع المخاطر التالية:

- **الاحتيال المالي والاختلاس:** من خلال التحلل في الضوابط الداخلية وإجراءات الرقابة فمثل هذا التحلل قد يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة خطأ أو احتيال أو الإخفاق في الأداء بطريقة آنية أو تسبب تسوية فوائد البنك بطريقة أو بأخرى؛
- **الجرائم الالكترونية؛**
- **المخاطر المهنية:** كالإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية؛
- **المخاطر القانونية:**الناتجةعن عدم توافر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات القانونية.

ثالثا: إدارة المخاطر المصرفية

إن عملية إدارة المخاطر تتجسد في مجموعة من الأدوات لتنفيذ إستراتجية البنك، إذ أن الهدف الأساسي لهذه العملية يتمثل في قياس المخاطر بغية مراقبتها والتحكم فيها وصولا إلى المفاضلة المثلى بين العائد والمخاطرة، وبالتالي القدرة على إدارة المخاطر.

1- مفهوم إدارة المخاطر: تجدر الإشارة أن هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستتعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر.

كما عرفت إدارة المخاطر بأنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا".

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف

ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

يلاحظ أن تعريف إدارة المخاطرة يركز على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لفهم وتعريف وتحليل المخاطر لتستطيع تجنبها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.

رابعا:أهم مؤشرات قياس المخاطر.

يمكن اعتبار عدة مؤشرات في مجال قياس المخاطر البنكية بمختلف أنواعها، التشغيلية والنظامية، ونقدم فيما يلي جدولاتلخيصيا ببعض النسب الدالة:

جدول رقم5: مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الإئتمانية	• صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض • مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض • مخصص الديون المشكوك في تحصيله/ القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	• الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول • سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	• الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول • الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم • الأصول الحساسة– الخصوم الحساسة
مخاطر التشغيل	• إجمالي الأصول/ عدد العاملين • مصروفات العمالة/ عدد العاملين • حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول • القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**،مرجع سابق،ص 239.